

الأصول في النحو

إلى (اللذين) والضمير الذي في قولك : (أبوه) راجع إلى الذي والكلام الذي بعد (اللذين) إلى قولك : (أبوه) صلة للذين وأخوأك خبر عنهما ولو أدخلت على هذا (كان) أو طننت وما أشبههما من العوامل كان الكلام على حاله كله ما خلا (اللذين وأخوأك) فإنهما يتغيران وذلك قولك : (طننت اللذين الذي أخوه زيد أخوهما أبوه أخوأك) فلو أخبرت عن اللذين لقلت : (الطاننهما أنا أخوأك اللذان الذي أخوه زيد أخوهما أبوه) .

قال المازني : فإن أخبرت عن زيد جاز فقلت : (الطانن أنا اللذين الذي أخوه هو أخوهما أبوه أخوأك زيد) جعلت (الطانن) ابتداءً وأوقعته على (اللذين والأخوين) وجعلت صلتهم على حالها وجعلت قولك : هو راجعاً إلى (الطانن) فلذلك صح الكلام قال : ولو أخبرت عن (غير زيد) مما في الصلة لم يجر وإنما لم يجر ذلك لأن ما في الصلة من الأسماء التي هي غير (زيد) كلها مضافات إلى مضمرات فلو أخبرت عنهما احتجت أن تنتزعهما من الكلام وتجعل موضعهما ضميراً فلا يقوم مقام الراجع الذي كان شيئاً ولو أخبرت عن (الذي) لقلت : الطانن أنا اللذين هو أخوهما أبوه أخوأك الذي أخوه زيد .

وقال أبو بكر وهذه مسألة في كتاب المازني ورأيتها في كثير من النسخ مضطربة معمولة على خطأ والصواب ما وجدته في كتاب أبي العباس محمد بن يزيد بخطه عن المازني وقد أثبتته كما وجدته قال : لو قلت (الذي التي اللذان التي أبوهما أخوأك أختها أخته زيد) جاز أن تجعل (الذي) مبتدأً (والتي) مبتدأةً أيضاً (واللذين) مبتدأين والتي مبتدأةً